

## العثماني يقاوم ضغوطا من المعارضة المغربية لسحب الثقة من حكومته

فرئيس الحكومة مدعو إلى الحرس على أغلبيته الحكومية بغية الإنكباب على معالجة الوضع".  
وينص الفصل 103 من الدستور المغربي على أنه "يمكن لرئيس الحكومة أن يربط، لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يبدي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه".

كما يؤكد الفصل أنه "لا يمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب". ولا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على تاريخ طرح مسألة الثقة". كما "يؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية".

وارجع الأصالة والمعاصرة مطالباته بحجب الثقة عن الحكومة الحالية، إلى مساهمتها في تازيم الوضع العام بدل معالجته، وتركيزها على صراعات بدلية وإعطاء الأسبقية للمصالح السياسية الضيقة على المصلحة العامة للمواطنين والمواطنات.



رشيد لزرقي

العثماني مدعو للحرس على أغلبيته للانتخاب على معالجة الوضع

وكان الإغلاق الليالي الذي فرضته الحكومة لتطويق وباء كورونا قد أثار انتقادات واسعة من أحزاب المعارضة ومنها الأصالة والمعاصرة، إذ اعتبر رئيس المجموعة النيابية لأحزاب حزب "الإغراق" معارض في البرلمان، أن قرار "الإغراق" وحظر التجول الليلي طيلة شهر رمضان ليس بالقدر المحتوم على المواطنين والمواطنات، فقد كان بالإمكان عدم اللجوء إلى اتخاذ مثل هكذا قرارات لو أن الحكومة قامت بواجبها على الوجه الأمثل".

واتهم العبدوي رئيس الحكومة بالتراخي في التطبيق الحازم للقانون في ظل استمرار حالة الطوارئ، والمراقبة والتتبع الدائم والمستمرين موضحا "بهذا القرار الصعب والمؤلم، استنصاف إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المخازمة التي تمر منها بلادنا، متابع جديدة".

وقال لزرقي إن "أحزاب المعارضة ومنها الأصالة والمعاصرة، تروج لنفس الخطاب وتقدم ذات الوعود المتعلقة بالتنشغيل والتنمية ولا تفي بها في النهاية، وهي عاجزة عن تقديم حلول للمشكلات التي تمر بها البلاد وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية التي انعكست على الوضع الاجتماعي، واقتصرت أدوارها على الصراع في ما بينها".

محمد مامون العلووي

الرباط - عكست السجلات التي عرفتها الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) ومجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) المغربيين الأثنين، بين رئيس الحكومة سعد الدين العثماني والمعارضة، ضغوطا يقاومها العثماني ترمي إلى إزاحته من منصبه.

ووجه حزب الأصالة والمعاصرة المعارض انتقادات لاذعة للعثماني مشككا في إمكانية استمرار التضامن والانسجام داخل الائتلاف الحكومي الذي يقوده حزبه العدالة والتنمية، حيث لم يتردد رشيد العبدوي رئيس الفريق البرلماني للأصالة والمعاصرة في دعوة العثماني إلى تفعيل الفصل 103 من الدستور لتجديد الثقة في حكومته.

وانتقد العبدوي خلال الجلسة المخصصة لتقديم العثماني بيانات حول الحالة الوبائية في المغرب والتدابير التي تم اتخاذها، "الممارسات السياسية الغربية للأغلبية" ذكرا تصويت بعض فرق الأغلبية ضد الحكومة، علاوة على تصويت بعض فرق الأغلبية لصالح تعديلات المعارضة ضد إرادة الحكومة.

ورفض العثماني تفعيل مقتضيات تجديد الثقة البرلمانية في حكومته، معتبرا في رده على طلب رشيد العبدوي أنه ما زال يحظى بثقة الأغلبية رغم خلافاتها العديدة، موضحا أن "البرلمانيين من حقهم تفعيل ما ينص عليه الدستور من مقتضيات حجب الثقة".

وأكدت مصادر سياسية فضلت عدم الكشف عن هويتها لـ "العرب" أن الأصالة والمعاصرة يثير خلافات مع العدالة والتنمية لتسجيل نقاط سياسية في هذه الظرفية، وأنه لن يتم تفعيل الفصل 103 من الدستور لتكلفتها السياسية الكبيرة، مشيرة إلى أن العثماني سيقاوم ضغوط المعارضة لاستكمال ولايته حتى موعد الانتخابات المقررة هذه السنة.

وسبق لحزب الاستقلال المعارض أن دعا رئيس الحكومة إلى تفعيل الفصل 103 من الدستور، من خلال ربط طلب الموافقة على مشروع قانون لإصلاح التعليم لدى مجلس النواب بتصويت منح الثقة للحكومة حتى تواصل تحمل مسؤوليتها.

وأكد رشيد لزرقي أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، أن "ربط استمرارية الحكومة بتفعيل الفصل 103 من الدستور، إجراء خطير يمكن أن يسقط الحكومة".

وشدد لزرقي في تصريح لـ "العرب"، على أن "المصلحة الوطنية والظروف التي تمر بها تدفع إلى البحث عن حلول للوضع الراهن، والابتعاد عن التجاذبات والحسابات السياسية الضيقة، لهذا

## المحكمة الدستورية في تونس في مهب رياح الصراعات السياسية

البرلمان ينظر في رفض قيس سعيد تعديلات على قانون المحكمة



إرساء المحكمة الدستورية أصبح هدفا صعب المنال

وقال الرئيس سعيد في كلمة له الأسبوع الماضي في ذكرى وفاة الرئيس الحبيب بورقيبة (أول رئيس للجمهورية التونسية) "هم خرقوا الدستور.. لكن الحل ممكن إذا كانت النية صافية" في إشارة صريحة إلى نوايا النهضة وحلفائها بشأن تركيز محكمة على المقاس من أجل عزله.

ويعود حرص كل من حركة النهضة وحلفائها على الإسراع في تشكيل المحكمة الدستورية إلى محاولة حسم الخلاف حول التعديل الوزاري المثير للجدل الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي قبل أشهر ورفضه الرئيس سعيد.

وكانت أوساط سياسية قد حذرت من محاولات تركيز محكمة على مقاس الأحزاب المشكلة للحزام السياسي الداعم لرئيس الحكومة خاصة أن تلك الأحزاب لا تزال تصعد مع الرئيس سعيد وتهدد بعزله في حال تم إنشاء المحكمة.

والمحكمة الدستورية هي هيئة قضائية وقع إقرارها بموجب دستور 2014، وتضم 12 عضوا، 4 ينتخبهم البرلمان، 4 يختارهم المجلس الأعلى للقضاء (مؤسسة دستورية مستقلة)، و4 يعينهم رئيس الجمهورية.

وتراقب مشاريع تعديل الدستور والمعاهدات ومشاريع القوانين والقوانين والنظام الداخلي للبرلمان، وتبت في استمرار حالات الطوارئ والنزاعات المتعلقة بها، ويمكن للمحكمة النظر في لائحة برلمانية لسحب الثقة من رئيس الجمهورية وإقرار فراغ منصبه، والنظر في النزاعات المتعلقة باختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

خرجت أصوات من داخل حليفها البارز حزب قلب تونس مطالب بتقييم التحالف مع النهضة ما قد يعمق عزلتها التي تفاقمت على وقع الخلافات مع الرئيس سعيد.

وكان قلب تونس وراء عدم الحسم في هذه النقطة حيث لم يتردد رئيس كتلة الحزب في البرلمان أسامة الخلفي، في القول قبل أيام إن "قلب تونس ضد انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية بالقوة".

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "المحكمة الدستورية تكاد تكون صفحة وطويت في تونس لعدة أسباب أبرزها فشل الأحزاب المشكلة لحزام رئيس الحكومة في المرور بقوة من خلال إدخال تعديلات يرفضها الرئيس قيس سعيد على قانون المحكمة".

وأضاف العبيدي في تصريح لـ "العرب" أن "الإشكال واضح اليوم، الأزمة سياسية بامتياز ولا يمكن حلها باليات قانونية أو دستورية، هناك من يريد المضي قدما في ذلك إلى محاولة حل الأزمة باليات قانونية ودستورية وهذا يصعب لا مبرر له، على جميع الأطراف الجلوس على طاولة الحوار من أجل استكمال المؤسسات الدستورية وخفض التصعيد بينها".

وأفصح الرئيس سعيد مؤخرا عن موقف أبعد أكثر إمكانية تركيز المحكمة الدستورية حيث شدد على أن العملية تجاوزت الأجل الدستورية حيث ينص قانون المحكمة على ضرورة إنشائها في أجل لا يتجاوز سنة لكنه ترك الباب مفتوحا أمام تفاهات قد تفضي إلى تركيزها.

حضر رئيس الجمهورية في زاوية الممثل لتركيز المحكمة الدستورية ثم دفعه للمزيد من ارتكاب الأخطاء".

وبدأت خلال الأيام الماضية تلوح بوادر تغيرات في التحالفات السياسية على ضوء خلافات داخلية هزت حزب قلب تونس (30 نائبا)، وهو أحد أبرز حلفاء حركة النهضة ما سيجعل من تركيز المحكمة الدستورية أمرا صعب المنال خاصة في ظل عدم توصل الفرقاء السياسيين إلى تهدئة حقيقية أو بدء الحوار الوطني.

ويُضاف إلى ذلك، الأجواء التي أشاعتها حركة النهضة وقياداتها في الأيام الأخيرة وهي أجواء مواجهة حقيقية مع الرئيس سعيد على خلفية زيارته إلى مصر واللقاءات التي عقدها مع نظيره عبدالفتاح السيسي ما سببها في تعميق حدة الأزمة.

وقالت النائبة عن النهضة جميلة الكسيكسي في تصريحات لصحيفة محلية الثلاثاء إن "المطروح هو مناقشة الجلسة بالبرلمان للتعليق الذي قدمه رئيس الجمهورية في علاقة بتنقيحات قانون المحكمة الدستورية، وإذا رأت الجلسة العامة أنها موجبة لتعديل مشروع قانون تنقيح القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة على ضوء رد رئيس الجمهورية لمشروع قانون تنقيح قانون المحكمة الدستورية لقراءة ثانية والتعليقات فسيوقع الذهاب في ذلك الاتجاه".

ويعكس عدم حسم مكتب البرلمان في إمكانية إدخال تغييرات على تعديلات قانون المحكمة ترددا من حركة النهضة وفقا لمراقبين خاصة أن المشهد السياسي بدأ متقلبا في الساعات الماضية حيث

يعقد البرلمان التونسي اليوم وغدا جلستين عامتين للنظر في رفض الرئيس قيس سعيد لتعديلات أدخلها البرلمان على قانون المحكمة الدستورية وإعادة التصويت عليها في خطوة غير مضمونة النتائج، حيث من المتوقع أن يمتنع الرئيس سعيد عن إضفاء تلك التعديلات إذا كتب لمحاولة تمريرها مرة أخرى النجاح ما يحول دون دخولها حيز التنفيذ وبالتالي عدم انتخاب أعضاء المحكمة واستكمال تركيزها.

تونس - تقود حركة النهضة الإسلامية وحلفاؤها في تونس داخل البرلمان مساع من أجل إعادة إحياء الجدل حول المحكمة الدستورية المعطلة منذ سنوات حيث من المتوقع أن يلتزم مجلس النواب التونسي (البرلمان) اليوم الأربعاء وغدا الخميس في رفض جلستين عامتين من أجل النظر في رفض الرئيس قيس سعيد ختم تعديلات أدخلها هؤلاء على قانون المحكمة.

ويرى مراقبون أن رفض الرئيس قيس سعيد لتلك التعديلات التي تشترط 131 صوتا فقط لانتخاب أعضاء المحكمة عوض 145 يضع البرلمان وخاصة حركة النهضة التي تقود جهود تركيز المحكمة أمام خيارين كلاهما مر: إما المضي قدما في تمرير تلك التعديلات في قراءة ثانية والتصعيد مع الرئيس سعيد أو ترقب والتغيرات السياسية التي بدأت تلوح في الأفق وإمكانية التوصل لتهدئة مع رئاسة الجمهورية.

رايح الخرايفي

مصادقة البرلمان على المشروع تصعيد مع الرئيس الذي لن يرضيه

محمد صالح العبيدي

المحكمة الدستورية تكاد تكون صفحة طويت في تونس

واعتبر أستاذ القانون الدستوري، رايح الخرايفي، أن "إسقاط مشروع قانون المحكمة الدستورية سيؤدي القانون الأساسي للمحكمة (الحالي) نافذا وعندها ينتهي اللغط".

وأضاف الخرايفي الثلاثاء أن "مصادقة البرلمان على المشروع (بتعديلاته الجديدة) فيه تصعيد مع رئيس الجمهورية لأن الائتلاف الحكومي والنيابي يعلم أن رئيس الجمهورية لن يرضى المشروع ولن ينشره، وهذا ثابت في رسالة رده لمشروع القانون وتصريحه في المنستير"، موضحا أنه "بهذه الخطوة يسعى الائتلاف إلى

## السلطة والشارع في الجزائر يحتكمان إلى المزيد من الراديكالية

السلطة الجزائرية تقسم الحراك إلى نصفين: مبارك وجديد

قدمت كل التسهيلات والضمانات الكفيلة بفتح المجال أمام نخبة سياسية جديدة، لاسيما تلك المنبثقة عن "الحراك الأصيل المبارك"، فضلا عن حزمة الضمانات التي تقدمها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والتي من شأنها ضمان نزاهة وشفافية هذا الموعد.

وكرر الرئيس عبدالمجيد تبون، في أكثر من تصريح لمختلف وسائل الإعلام المحلية، مفردات "الحراك المبارك الأصيل"، في تلميح إلى نسخة أو نسخ أخرى من الحراك الشعبي الذي لا يحقق رضى السلطة وينعجها منذ عودته في فبراير الماضي، بعد 11 شهرا من التعليق بسبب وباء كورونا.

وفي ظل عجز مختلف القوى السياسية والشخصيات المستقلة عن شق طريق ثالث للخروج من الأزمة التي تتخطب فيها البلاد منذ أكثر من عامين، صارت القطيعة العنوان الأبرز في علاقة السلطة القائمة بالحراك المنجد، ولا يستبعد أن يأخذ الوضع طابعا أكثر نظرفا وراديكالية، سبق للكثير أن حذر منه.

تستعمل الحراك الجديد كوسيلة في حربها على الجزائر، وأن تلك الأطراف أصبحت تستعمل شبه الحراك، أو ما يسمى بـ "الحراك الجديد" كوسيلة في حربها على الجزائر".



عمار بلحيمر

الأطراف الخارجية تلجأ إلى كل الوسائل القذرة في حربها ضد الجزائر

وأضاف "هذه الأطراف تلجأ إلى كل الوسائل القذرة، لاسيما محاولة تغليب الرأي العام وتزوير الحقائق، إلا أن هذه الأساليب أصبحت مكشوفة، وأن السلطات تعمل على محاولة توعية الأشخاص الذين ينساقون دون وعي وراء كل الدعوات التخريبية، والذين هم ضحايا ومخدوعون بشعارات كاذبة".

وأكد المتحدث، في إشارة إلى دور الانتخابات التشريعية المبكرة في احتواء مطلب التغيير، أن السلطات العمومية

وكما توقعات دوائر سياسية في وقت سابق، أن تسير التطورات في الجزائر نحو المزيد من التشدد، الأمر الذي سيخلق تيارات متطرفة داخل الطرفين، في ظل تحييد الأصوات المرنة التي بإمكانها أداء دور وسيط وتحظى بثقة الجانبين.

وكان رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، قد حذر السلطة من تداعيات هذا السيناريو، لما كانت تدبر ظهرها لمختلف المبادرات السياسية التي أطلقت سابقا، وصرح بأن "هذه السلطة سيأتي عليها يوم لا تجد فيه حتى المعارضة السياسية الحقيقية التي تقفها من المازق".

ويبدو أن السلطة بعد تواري جميع الخطوط السياسية عن الأنتظار، وجدت نفسها وجها لوجه أمام احتجاجات سياسية تتجه إلى المزيد من الراديكالية في المطالب والموافق، ولم ينفع معها خطاب "التخوين والعمالة"، أو الإساءات "الأخلاقية"، وحملات التشويه.

وفي هذا الصدد، صرح وزير الاتصال والناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر أمس الثلاثاء، بأن "أطرافا خارجية

الإرهاب"، والوقوف وراء العشرية الدموية خلال تسعينات القرن الماضي. وفي المقابل، لم يعد مسؤولون كبار في الدولة، يكيلون أوصاف "الشواذ" و"المثليين" و"العملاء" للموجة الجديدة من الاحتجاجات السياسية.



تعبئة مكثفة في الشارع

صابر بليدي

الجزائر - اتسعت الفجوة بين السلطة والشارع في الجزائر في ظل هيمنة خطاب التشدد وغياب الأصوات المرنة، وياتت مفردة "الحراك الشعبي" التي وجدت مكانها في الدستور الجديد، محل تصنيفات مختلفة، منها ما يستمد علاقته من دوائر خارجية معادية، بحسب تصريحات مسؤولين سامين في الدولة الجزائرية وهو ما يجعل التصعيد يخيم على المشهد.

وبات الحراك الجزائري يحمل أكثر من دلالة ومفهوم، بحسب المواقف السياسية التي يتم تبنيها من قبل كل طرف، فبقيا جرى تضمين الحراك الشعبي في ديباجة الدستور الجديد للبلاد، ووصف في أكثر من مرة بـ "المبارك" و"الأصيل" على لسان الرجل الأول في الدولة الرئيس عبدالمجيد تبون، فإن مسؤولين آخرين لم يتوانوا في وصف الموجة الجديدة من الاحتجاجات، بالحراك "الجديد" و"الهجين"، وحتى "العميل".